الولايات المتحدة الامريكية والصراعات الثقافوية في البلدان العربية

أ.م.د.سداد مولود سبع[*] م.
ماجد حميد خضير[**]

الملخص:

يعالج البحث اشكالية الصراع الثقافوي التي اوجدته الولايات المتحدة الامريكية في البلدان لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من خلال توظيف البعد الثقافي في اثارة الخلافات الاثنية والمذهبية والقومية في المنطقة العربية، فضلا عن بلدان اخرى من العالم؛ لغرض تفتيت هذه البلدان واعادة تقسيمها وفقا للرؤية الامريكية سعيا منها لتهيئة الظروف لممارسة ذروة المهيمنة لاعادة تركيب النظام دولي بشكل جديد وبما فسح المجال امامها للتدخل في شؤون دول العالم تحت مبررات عدة تمثل الاسلوب الدعائي لاستراتيجيتها العالمية.

Abstract:

The research tackles the problem of the cultural conflict created by the United States of America in countries, especially after the dissolution of the Soviet Union by employing the cultural dimension in stirring the ethnic, sectarian and national differences in the Arab region as well as other countries in the world. To create the conditions for the exercise of the dominant peak to re-install the

[*] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

[**] كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

international system in a new way and allow them to intervene in the affairs of the world under several pretexts represent the propaganda of the global strategy.

المقدمـــــة :

لقد اعادت التكنولوجيا رسم خريطة العالم على وفق السرعة الهائلة التي وفرتها وسائل الاتصال والمعلومات في تخطي حاجز الاماكن النائية، فضلا عن تجاوزها كثيرا لمحظورات السيادة التي كانت فيما مضى تشكل الحدود المقدسة للدولة القومية، وعليه، زالت الكثير من الحدود المادية امام قدرة التكنولوجيا الهائلة لتصبح خطوط التلاقي بين الدول والشعوب على مفردات ثقافية متمايزة ومختلفة، ولكنها مرئية ومسموعة، وتشكل عامل شد وجذب ونقاش وتحليل.

وهكذا، لتصبح خطوط التلاقي بين بعض الشعوب ذا طابع ثقافوي يتجاوز حدود الدولة القومية الواحدة ذات السيادة، وخطوط تباعد وتناحر بين شعوب أخرى لا تلتقي على ثقافة واحدة، ثم نكون أمام متغيرات ذا طابع ثقافوي تشكل أحدى أطر ومقاربات التحليلات السياسية، فهناك بعد جزئي وبعد كلي في تحليل الظاهرة السياسية، ثم دخلت الثقافة لتشكل البعد الثالث لمستوى التحليل للظاهرة السياسية، وما ينبثق عنها من مفردات.

وعليه، سعت الولايات المتحدة الامركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى توظيف هذا البعد الثقافي في تنمية الكثير من الاختلافات الاثنية والمذهبية والقومية في الكثير من مناطق العالم، كإوربا الشرقية والبلدان العربية سعياً وراء تفتيت هذه البلدان بأتجاه اخراج هذه الاختلافات عن المستوى الطبيعي وتوظيفها استراتيجيا بشكل يتناسب مع المتغيرات الدولية بعد العام 1991، لتهيأ الظروف لممارسة ذروة القوة المهيمنة الساعية الى أقامة نظام دولي جديد شكلا ومضموماً بما يفسح المجال امامها للتدخل في شؤون دول العالم تحت مبررات عدة تمثل الاسلوب التسويقي لاستراتيجيتها العالمية متعددة الابعاد.

اشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث في اطار المقاربة الاتية: أن الصراعات ذا الطابع الثقافوي التي تشهدها البلدان العربية تعد نتيجة وهدف امريكي يمكن انضاجه عبر مجموعة من الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. ويقف وراء ذلك مجموعة من المفكرين والكتاب ومراكز الابحاث واجهزة المخابرات، وتم تسويق هذه الاهداف تحت اطار مجموعة من المطالبات منها التدخل الانساني، وحماية حقوق الانسان، ونشر الديمقراطية ...الخ. على الرغم من كون هذه المطالبات هي ذاتها التي ينشدها مواطنوا البلدان العربية، وطالما كانت سبباً في اقحام الكثير من هؤلاء المواطنين في السجون، الا ان الذي يحصل ومازال مستمر لحد الان هو الخلط بين السلطة والدولة الوطنية وهيبتها. فضلا عن ضياع معيار كون المرء معارضا سياسياً عن كونه مواطن بسيط يطالب بابسط حقوقه، وما بين مجموعات من المواطنين اختارت خيار محاربة السلطات الحكومية عسكريا والتعامل مع الاجنبي. وبالتالي دخلت معظم البلدان العربية في موجات من العنف المسلح وكانت هذه الموجة تعبيراً عن مطاللبات فئوية وطائفية واثنية تشكل تهديد وجود واستمرارية لوجود الدولة الوطنية العربية.

فرضية البحث: بقوم البحث على فرضية مفادها (هنالك علاقة طردية بين تزايد توظيف الولايات المتحدة الامريكية لاليات الصراع الثقافي وتزايد وتيرة الصراعات الثقافوية ذا الاصول الاثنية والمذهبية في البلدان العربية، ثم تشخيص الاسباب التي تؤدي الى استيعاب وفهم الاحداث الجارية ووضع الحلول المناسبة لها.

منهجية البحث: يستعين البحث بالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، فضلا عن استخدام مجموعة من المقتربات كالمقترب التاريخي ومقترب التحليل النظمي والمقترب السلوكي، لمقتضيات الضرورة في الموضوع نفسه.

هيكلية البحث: تحددت هيكلية البحث في المحاور الاتية:

- مقدمة
- اطار مفاهيمي في ماهية الثقافة والصراع الثقافي.

- المبحث الاول: المرتكزات الاساسية للصراع الثقافي في اجندة الولايات المتحدة الامريكية
- المطلب الاول: المرتكزات الفكرية للصراع الثقافي
- المطلب الثاني: المرتكزات والوسائل الاقتصادية والتكنولوجية.
- المبحث الثاني: اجندات الصراع الثقافي في البلدان العربية أطر التسويق ومستوى الاستجابة
- المطلب الاول: مشروعات التغيير في البلدان العربية
- المطلب الثاني تحدي المجابهة بين الواقع والطموح.
- الخاتمة

اطار مفاهيمي: في ماهية الثقافة والصراع الثقافي

اعيد تشكيل السياسة العالمية بفعل التحديث التكنولوجي وذلك وفقا للخطوط الثقافية، وبذلك تلتقي الشعوب بذات الثقافات المشتركة وتأخذ الشعوب الاخرى المختلفة بالتباعد. الانحيازات والتحالفات المتحددة بالايديولوجيا وعلاقات القوى العظمى باتت في طريقها لتحيزات متحددة بالثقافة والحضارة.

واصبحت مسالة الحدود السياسية يعاد رسمها بشكل يتوافق مع الحدود الثقافية والعرقية والدينية، بل واضحى الالتزام الثقافي أي مجمل ما يحمله مكون ثقافي معين من تعاطف وتفهم. يصل حد الاتحاد على الرغم من وجود الحدود السياسية التقليدية الى مكون اخر يشاركه الانتماء نفسه، لكي تصبح خطوط الصدع بين الحضارات هي الخطوط الاساسية، أو النهايات العصبية للصراع في السياسة العالمية.

وبالعودة الى مدة الحرب الباردة، فأن الدولة انذاك لم تكن منحازة للثقافة ذات الاصل الديني او العرقي،...الخ. تلك الدولة التي تأسست حسب المفهوم الوستيفالي عام 1648 حسب المدركات البراجماتية بأبعادها الامنية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن حسابات توازن القوى وتفضيلات الايديولوجية الحاكمة لأي نظام سياسي انذاك. في عالم اليوم الهوية الثقافية هي العامل الرئيس الذي يشكل تالفات الدولة

وعداءاتها، وبينما كان بالامكان ان تقف دولة ما غير منحازة خلال الحرب الباردة بل شهدنا في حينه ظهور تكتل عدم الانحياز كانت تعطي للدولة فسحة للمناورة للخلاص من الصراع الدائر في تلك الحقبة بين السوقيت وحلفائهم من جهة وبين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة اخرى.

اننا اليوم نقف امام تسأولات تستدعي منا فهمها وفهم ابعادها لنحدد من خلال الاجابة عنها هويتنا ونحدد مصيرنا، من نحن ؟ والى جانب من سنقف؟ ومن ثم نحدد شكل الدولة التي تنمتي إليها. والمثال المعاصر الشاهد على هذا التغيير في المعطيات، هو يوغسلافيا، خلال تنمية الصراعات الثقافية داخلها تم الاطاحة بشكل الدولة الويستفالية وتتجزئتها الى دول عدة حسب معطيات دينية واثنية. المهم عند الشعوب هو الدم والعقيدة والايمان والعائلة، فالاتحاد الاوربي توسع بأتجاه وسط وشرق اوربا وتساهل بأنضمام دول اقل جاهزية من ناحية المعايير والمؤسسات من تلك المنطقة ويماطل بأنضمام تركيا إليه تحت ذرائع عدة، ولا يروق للاوربيين وجود البوسنة والهرسك ذوي الثقافة الاسلامية فوق القارة الاوربية لذلك فشل الاتحاد الاوربي في معالجة ازمة البوسنة في حين نجد نجاح لحلف الناتو وان كان بحسابات استراتيجية.

وبالانتقال الى افريقيا، تلك القارة الغارقة اصلا في النزاعات العرقية والقبلية ذات الموروث التاريخي او المفتعل من قبل الاستعمار والتي تشهد معظم دولها صيغة حكم قبلية أو اثنية توحي بعدم الشعور بالامان من قبيلة أو أثنية اخرى تعيش في الدولة نفسها، فمثلا رواندا او الصراع الدائر داخلها بين مكوني الهوتو والتوتسي عام 1994، والفضاعات والمذابح التي ارتكبت هنالك كادت ان تصل الى حدود دول اخرى مجاورة ينتهي أليهما مكون الهوتو والتوتسي في بوروندي وغينيا والكونغو .

كل تلك الازمات وأماكن حدوثها شهدت صراعات دامية ذات طابع ثقافي أثني، عرقي ، ديني، تجاوز حدود الصراع السياسي على السلطة بين السلطة السياسية الحاكمة وبين المعارضة أنه صراع ثقافي ميدانه الوطن ذاته، والدولة الوطنية نفسها أصبح مصيرها مرتبط بما ستؤول إليه نتيجة هذه الصراعات حتى يتقرر شكل القادمة.

لذلك علينا أن نضع تساؤلات منطقية حول ماهية الثقافة؟ لكي نفهم كيف ومتى يحدث الصراع الثقافي؟ وما هية الابعاد التي تضيفها الثقافة للصراع غير ابعاده المعروفة؟

أشتقت مفردة "الثقافة" من الفعل (ثَقَفَ) و(ثقُفَ) تعني صار حذقا خفيفاً، سريع الفهم، و(ثَقَّفَ) الرمح قومه وسواه، أما "الثقاف" الة يهذب بها الرمح، اما الثقافة فهي التمكن من العلوم والفنون والاداب [1].

وفي معاجم اللغة العربية القديمة والحديثة هنالك تحديدات واشارات متقاربة لمعنى الثقافة مثل الاشارة الى سرعة اللفهم والذكاء، المهارة، والدقة، وتهذيب للفكر وصقله، تقويم الاعوجاج والبحث والتقصي[2]. وجاءت مفردة الثقافة في القرأن الكريم في قوله تعالى ((وأقتلوهم حيث ثقفتوهم))، اي بمعنى الظفر بالشيء[3].

اما في اللغة اللاتينية فقد تعددت المعاني والدلالات لكلمة "الثقافة" فمثلاً مفردة **colere** جاءت بمعنى ربى واعتنى، اما كلمة **culture** الفرنسية فقد احتوت معاني ثلاثة: زراعة، ثقافة، تربية، ومن هنا كانت ذات مفهوم واسع ومتعدد[4] . ويمكن ان تكون الثقافة جملة من النشاطات والمشروعات والقيم المشتركة التي تكون اساس الرغبة في الحياة المشتركة لدى أمة من الامم والتي تنتج تراثا مشتركا من الصلاة المادية والروحية وعلى اساسه تبنى مشاعر الانتماء والتضامن والمصير الواحد[5].

أما مفهوم الثقافة اصطلاحا فهو محيط للغاية وذلك لسهولة النظر أليه بأعتباره المستوى الامثل للتحليل فكل شيء ثقافيا في نهاية المطاف. او هكذا ينبغي لنا أن نعده أذا ما نظرنا للثقافة كنمط كلي للحياة[6] .

في اطار هذا النمط الكلي للحياة الذي تمثله الثقافة من خلال ممارسات التمثيل الرمزي (**symbolic representations**) التي يقوم بها البشر بأبعاد الثقافة المختلفة كالبعد الاقتصادي الذي يهتم بالممارسات التي يعمل البشر من خلالها لأنتاج وتبادل وأستهلاك السلع المادية والبعد السياسي الذي يعنى بالممارسات التي من خلالها تتوزع وتنتشر القوة في المجتمعات، والبعد الثقافي أي الطرق التي يجعل الناس من خلالها حياتهم ذات مغزى نتيجة تواصلهم مع بعضهم البعض[7].

أذاً الثقافة هي ذلك الاطار الجامع من القيم والعادات والتقاليد والممارسات اليومية لنحدد من خلالها من نحن على مستوى علاقتنا مع بعضنا البعض، او في اطار علاقتنا مع الاخر المختلف عنا ثقافياً.

أن عملية تحديد من نحن هي الخط الذي يفصل ويقسم الذات عن الاخر داخلياً وخارجيا وقد تتقاطع وتتداخل خطوط التحديد الأ أنها ما ان ترسم حتى ترسخ في اذهان الناس في اطار (من نحن) (ومن هم) كجزء مهم من عملية تحديد الذات، والتي تكون مقبولة عالمياً في اطار التحديد السياسي الذي تقدمه "الامة–الدولة" فهنالك مواطنين واجانب وفقا للقانون كحالة شرعية، الا أن هنالك اشكال اخرى من التمييز ليست محل ترحيب اجتماعي في البلدان المتقدمة[8] . وذلك لأن هذه البلدان تملك من المؤسسات القوية التي استطاعت أن تؤدي الخدمات للمواطنين من احتواء التمايزات والاختلافات الثقافية الفرعية بين مواطنيها عبر مؤسسات تحتوي هذا التمايز وتوظفه كعامل قوة لمجتمع هذه الدولة. أن المسار التأريخي لتكون الدولة في البلدان المتقدمة أفضى بها الى أن تكون دولة أقل مدى تدخلياً واقوى مؤسساتيا اي (اصغر ولكن اقوى) [9].

أما الدولة في البلدان النامية فان مجيئها عبر صيغ ويستفالية او عبر موجة الاستقلال والتحرر من الاستعمار في الستينات من القرن العشرين، لتكون هذه الدولة (الابوية) التي تعد مواطنيها بتحقيق طموحاتهم ومتطلباتهم دون وجود أرضية قوية تستطيع من خلالها تثبيت استقلالها واستقرارها ومواكبتها للمتغيرات الحاصلة، ففشلت هذه الدولة في نهاية المطاف حتى في تحقيق ثقافة وطنية جامعة فكانت أغلبها دولة قبيلة او أثنية معينة همشت باقي الطوائف والاثنيات. والمشكلة هنا تتسع وتتعقد نتيجة توظيف الدول الكبرى لمعانات البلدان النامية في الكثير من صراعاتها مع بعضها البعض مع اضافة تعقيد مفاهيمي في تصنيف الدول عبر مؤشرات الشفافية والتنمية البشرية الى دول فاشلة ودول ضعيفة، وغيرها. وذلك التعقيد المفاهيمي الذي لم يقدم الحلول الجذرية لمشكلات الدول النامية أو قدم المعالجات والحلول ذات الشروط

التعجيزية، ولاسيما تلك المشروعات التي تساهم في تقديمها وكالات التنمية وصندوق النقد الدولي، الذي يناقض صراحة الاهداف الاسمى التي تسعى إلى تبنيها [10] .

يشير هيرمان وماكينزي في العام 1997 في كتابهما المعنون "وسائل الاعلام العالمية" الى التركيز والاندماج المتسارع للسيطرة على أمتلاك الانظمة الاعلامية الرئيسية العابرة للحدود القومية مثل "تايم وورنر، وديزني، ونيوزكوربوريشن، وغيرها". بما يشكل غزوا حاسماً للانظمة الاعلامية هذه وصولاً الى أجتذاب الدولة القومية وخصوصا الدولة القومية في البلدان النامية الى فلك مصالح القوى المهيمنة عبر شكل أمبريالي جديد يحل محل الطرق الاستعمارية الاكثر قدماً[11] . لذلك سنحاول في هذا البحث بيان حقيقة الصراعات الثقافوية في البلدان العربية عبر تشخيص ماهيتها ومسبباتها وأسلوب توظيفها من قبل الدول الكبرى خصوصا الولايات المتحدة الامريكية لأنها القوة العالمية من خلال العالم الاتصالي المعولم المخترق للحدود القومية.

المبحث الاول: المرتكزات الاساسية للصراع الثقافي في أجندة الولايات المتحدة الامريكية

المطلب الاول: المرتكزات الفكرية للصراع الثقافي_

في نهاية الثمانينيات استهلكت مقولتي غورباتشوف (البيروسترويكا والكلاسنوست) اي أعادة البناء والمكاشفة التي ادت في نهاية المطاف الى تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية ليحل محل ذلك وفي حقبة التسعينيات واقع جديد افرز الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على مسرح السياسة الدولية والتي تبنت أطروحات ثقافوية فكرية روجت لهما عبر مفكريها ومصانع أفكارها (thank tanker) وكانت أطروحة "نهاية التاريخ" للكاتب الامريكي "فرانسيس فوكوياما" يصف من خلالها الواقع الذي عايشه فوكوياما حول هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على شؤون النظام الدولي واتجاهها الى ترسيخ هذه الهيمنة عبر آليات ووسائل عدة[12].

وقد وردت فكرة "نهاية التاريخ" لفوكوياما في مقال له نشر في العام 1989، أن الفكر الليبرالي أو العقيدة الليبرالية الرأسمالية بدأت تزحف على بقية أجزاء العالم، ثم طور بعد ذلك فوكوياما في كتاب له تحت عنوان "نهاية التاريخ والانسان الاخير the end of history and the last man" نشر في العام 1992 ليضع في هذا الكتاب العالم أمام تصور واحد أن التاريخ أن قدر له أن يتطور فلن يغدو ألا أن يكون امريكيا[13] .

أما بشان الاطروحة الثانية "صدام الحضارات " ففي عام 1993 نشرت صحيفة الشؤون الخارجية "foreign affairs" مقالا بعنوان "صدام الحضارات ذلك المقال الذي وصفه محررو الشؤون الخارجية بأنه المقال الذي حرك نقاشات خلال ثلاث سنوات تفوق ما اثارة اي مقال نشر منذ العام 1940. وبعد هذا الجدل الذي اثير حول المقال طور هينتغتون مقاله الى كتاب تحت عنوان "صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي" في العام 1996[14] .وهناك منطلقين اساسيين لخطاب صدام الحضارات، وهما: اولا الغرب والاخر، وثانيا تكريس الهيمنة الغربية. اما بالنسبة لاليات خطاب صدام الحضارات فهناك اربهة منطلقات هي[15] :-

1) الديانة هي المعيار للتمييز بين الحضارات
2) حتمية صدام الحضارات.
3) الاسلام العدو الاول.
4) الحضارات تشكل كل شيء وتحديدا السياسة والاقتصاد.

وبقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا فأن الافتراض الاساسا في اطروحة صدام الحضارات هو ان "الثقافة او الهوية الحضارية" تشكل نماذج للتماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، وشدد هنتنغتون أن الصراعات المقبلة لن تكون بين طبقات اجتماعية غنية وفقيرة بل صراعات بين شعوب تنتمي الى هويات ثقافية مختلفة لان عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من سبع او ثمان حضارات، والذي يثير الاستغراب هو سكوت هنتنغتون عن الديانه اليهودية على الرغم من تأكيده على ان الدين عنصر أساس للتمييز بين الحضارات ولم يثير الى احتمال الصراع بين اليهودية

والاسلام او بين اليهودية والمسيحية فهو لم يستخدم الدين كمعيار للتضنيف الا ان عندما جاء على ذكر الحضارة الاسلامية[16] .

وقد يكون مرد الاهتمام الواسع الذي لاقته فكرة صدام الحضارات هو تعطش الساحة الفكرية العالمية لاية مقولة جديدة تحاول تقديم تفسير لما يجري في العالم، فضلا عن دور القوة الاعلامية الامريكية التي تبنت وروجت لمثل هذه الطروحات لصياغة خطاب مركزي مهيمن يخدم الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية [17] . ويبدو ان هذه الاطروحات الفكرية تاتي ضمن سياق يمكن أن يطلق عليه تسمية "الاستشراق الجديد" غير الاستشراق الكلاسيكي لما يشبه من تبادل منافع بين هؤلاء الكتاب ورجال "الامبراطورية"، لخدمة اهداف التوسع السياسي والاقتصادي للدول العظمى وتحت أطار عملية اوسع واشمل للاستشراق وهي العولمة التي تقع ضمن اطار اربعة امور، وهي [18]:

اولاً: تجاوز الاستشراق الجديد افراد محدودي العدد يعملون تحت سلطة استعمارية، فاصبح الان يجمع تخصصات اعلامية وايديولوجية وحزبية تحت اطار مؤسسات اكاديمية وبحثية بتشجيع من اجهزة الحكومات الغربية والامريكية بشكل خاص المهتمة بالشرق الاوسط.

ثانيا: اغلب اعضاء هذه المجموعات يتقنون اللغات الشرقية والتخصص في شؤون الشرق الاوسط، لكن هذه المرة مؤسساتياً وليس فرديا.

ثالثاً: كثير من نتاج هؤلاء في الحقيقة يصبح في متناول صانعي السياسة والقرار في الغرب، ويذهب كثير من نتاج هؤلاء الى الرأي العام عبر تسويقه بأجهزة الاعلام والدعاية المتطورة ليرسخ الصورة النمطية المشوهة عن الاسلام والعرب.

رابعا: وهو الاخطر من خلال سعي هؤلاء الى صدام حضاري مع "الشرق" "العربي الاسلامي"، حريص ايضا على فتح حوار على مستويات متعددة يختلط فيه الديني بالسياسي والواعوون بغير الواعيين.

لذلك كان من بين هذه الموضوعات موضوع الديمقراطية الذي تبنت الولايات المتحدة محاولة نشر الديمقراطية في الدول الاخرى التي تفتقد للديمقراطية في نظرها،

الديمقراطية تقع في صميم الفكر الغربية تختلف تماما عن الفكر الاسلامي، لذلك جعلها المفكرون الغربيون سببا لنشوب صدام بين الحضارتين الغربية والاسلامية، فجعلوا الديمقراطية شرطاً لأي حوار اكثر منه موضوعا للحوار، ويصبح الحوار نفسه بين دول لها مصالح استراتيجية ودول وشعوب ترفض الخضوع لاستعمار جديد. ومن هنا يصبح الهدف من الحوار بين الحضارات هو فرض شروط وعقائد وممارسات سياسية على دين بعينه، فالحوار مع الصين لا يشترط تغيير قواعد في فلسفتها وديانتها[19] .

الديمقراطية هذه المرة لم تكن بالصورة التي عليها الديمقراطية في المجتمعات الغربية حكومة اغلبية سياسية او حزبية مع معارضة انما ديمقراطية توافقية تقوم على اساس تقسيم الدول داخليا عبر ادخال مكوناتها الاجتماعية الى اتون صراعات سياسية ذات طابع أثني وعرقي، وغيرها من الصراعات. الهدف منه اضعاف مؤسسات الدولة الوطنية مما يؤثر على التوافقات الوطنية والقرارات الوطنية لذلك فأن صيغ الديمقراطية والمشاركة السياسية المطروحة كانت، ولازالت تخالف الاسس الفكرية التي عليها صور الديمقراطية، فضلا عن كونها عامل هدم في مجتمعات الدول العربية.

أن الفكر السياسي الامريكي في اطروحاته هذه لم يكن باحثا فقط عن توصيف جديد، بل باحثا عن حالة دولية جديدة يتجاوز مجرد الاقرار بأن النظام العالمي الجديد نشأ دون تحديد واضح لدور امريكا ومكانتها بل التمهيد لصيغة جديدة لنظام امبراطوري تنتقل فيه الولايات المتحدة الامريكية من القطب الواحد الى موقع المركز الامبراطوري، موقع يتناسب تماما مع دولة تتمتع بالهيمنة السياسية الشاملة وتسود العالم معتقداتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية[20].

ومنذ احداث **11/9/2001**، اصدرت (معاهد بروكنز، والتراث، ومركز الدرسات الاستراتيجية والدولية) دراسات عدة تركت اثراً في النقاشات الدائرة داخل الاجهزة الحكومية الامريكية حول التوجهات الاستراتيجية والهيكلية التنظيمية لمواجهة "الارهاب الدولي"، ثم تلا ذلك اصدار واستخدام مصطلحات عدة شغلت الساحة الاعلامية الدولية مثل فكرة "الفوضى الخلاقة"، وذلك في معرض تفسير وتبرير الخطة الامريكية لاثارة الصراعات الثقافوية في البلدان العربية عبر اليات عدة منها تدخل عسكري في

العراق ومنها عبر اليات دبلوماسية ونشاط امريكي واضح في المحافل الدولية. وقام مركز واشنطن لسياسات الشرق الادنى بالحديث عن فكرة "الفوضى الخلاقة" للمدة من 15–16/3/2005، ويعد هذا المركز بمثابة الذراع السياسية والفكرية المروجة للمصالح الاسرائيلية داخل الولايات المتحدة الامريكية اذ قدم السيد (روبرت ساتلوف) هذه الفكرة بوصفها تفسيرا للسياسة التي تقوم بها ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن حيال البلدان العربية، ثم تلا ذلك حديث وزيرة الخارجية الامريكية (كوندليزا رايس) في 19/4/2005 عن الفوضى الخلاقة[21].

اذا نستطيع القول ان هذه الطروحات الفكرية تعد مرتكزات ايسة للصراع الفكري الذي وظفته الولايات المتحدة الامريكية لدعم اجنداتها السياسية والعسكرية على العالم العربي ولتغذية الصراعات ذات الطابع الثقافوي الذي يفكك الامة ويقضي على الدولة الوطنية العربية، ناهيك عن تاثيره على الدولة القومية العربية التي تغنت بها الشعوب العربية على مدى عقود عدة. فالفكرة التي تطرح من قبل مؤسسات الاستشراق الجديد هي ستراتيجية بحد ذاتها يتم الاعداد والتخطيط لترويجها وتسويقها عبر اليات عدة ومن ثم يجري تبويبها سياسيا عبر المؤتمرات والمحافل الدولية عبر ادارة اجرائية.

المطلب الثاني: المرتكزات والوسائل الاقتصادية والتكنولوجية

نقصد بالادوات والوسائل الاقتصادية والتكنولوجية التي تم توظيفها من قبل الولايات المتحدة الامريكية كاحد المرتكزات الاساسية في اثارة الصراعات الثقافوية في البلدان العربية، فالادوات الاقتصادية هي جملة المذاهب والتصورات والقناعات الفكرية التي كانت ولازالت عماد وأس الراسمالية واللبرالية الاقتصادية التي استرشدت برؤية "ادم سميث" وشعارة الذي اخترق العقول قبل الحدود السيادية (دعه يعمل دعه يمر) ثم ما ترادف وتواتر من نظريات اقتصادية دعمت وروجت للاقتصاد الحر وعدم تكبيله بسياسات الدولة كالتعرفة الكمركية وغيرها من الوسائل الحمائية التي تتبعها الدول ذات الاقتصاد القومي او الاشتراكي.

وجرى تصوير انتصار الولايات المتحدة الامريكية عقب زوال الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ببقائها القطب المهيمن على شؤون النظام الدولي وكانه انتصار ليس فقط لقوة الولايات المتحدة بل قيم النظام الرأسمالي الذي يستند الى الليبرالية الاقتصادية. لتنطلق بعد ذلك جملة احراءات وتدابير مألوفة في السياسة الاقتصادية صممت باتجاه دفع الدول نحو اجراء عمليات الخصخصة، وتخفيف الحماية الكمركية، فضلا عن تحرير الاسواق وخفض الدعم الحكومي فيما يسمى "باجماع واشنطن" وهي نصح الدول ذات الاسواق الفتية او الانتقالية بالتحول نحو دول اضيق مدى اي اقل تدخلية وجرى ترسيخ قناعات لدى دول العالم غير الراسمالية بأن الفرصة لتصحيح واعادة هيكلة الاقتصاد لن تستمر طويلا[22] .

وأثناء عملية تقليص مدى الدولة فأن الدول قامت اما بالتقليل من قوتها او بتوليد الحاجة الى انماط جديدة من قدرات الدولة التي كانت اما ضعيفة او غير موجودة اصلا[23]. ومما لا ريب فيه ان عمليات تحرير الاقتصادات الوطنية في العالم الثالث اريد لها الابتعاد عن ادوارها الاجتماعية والتنموية الشاملة واخضاعها الى قوانين السوق والاعتمادية الاقتصادية والتي تؤدي الى تركيز الثروات بايدي الشركات العالمية الكبرى وبالتالي حرمان الملايين من سكان العالم[24] . وخلال العقد الاخير من القرن العشرين ساد منطق تحرير الاقتصادات على مستوى واسع من خلال موجة (العولمة الاقتصادية) وخلال مضي سنوات هذا العقد حيث ملامح ومرجعيات ظاهرة العولمة الاقتصادية اخذت تتنامى وتتسارع باتجاه تشكيل نمط اقتصاد القرن الحادي والعشرين مشيرا الى بداية نهاية مدرسة وولادة مدرسة جديدة في الاقتصاد، الاولى: المدرسة الكنزية التي ترى أن الحل هو تدخل الدولة وانتهاج سياسة اقتصادية من شأنها أن تقود الى التحكم في الراسمالية وزيادة تدخل الدولة بالانشطة الاقتصادية، والمدرسة الاخرى هي مدرسة جانب العرض التي تعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد مبتعدا عن مفاهيم الدولة القومية بل وحتى مفاهيم التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف[25]. باتجاه الانتقال من الاقتصاد عالمي قائم على طبيعة اقتصادية كونية وعلى سلطة قرار اقتصادي كوني[26]. وشكلت العولمة هنا تحديا خطيرا امام البلدان العربية نظرا لطبيعة التحدي نفسه اذ أن هذه

الظاهرة لا تتقيد بحدود ولا يمكن التحكم بها حيث تراجعت الحواجز الكمركية على التجارة والاستثمار، فضلا عن التوسع في نمط الاتصالات والمعلومات، ونشوء اسواق مالية لا تعترف بالحدود وزيادة انتشار الشركات المتعدية الجنسيات التي تتميز بتنوع انشطتها الاقتصادية وزيادة انتشارها الجغرافي كذلك قدرتها الاقتصادية في مجال الاستثمار والاقراض. ناهيك عن سيطرتها وتحكمها في مجال الاتصال والاعلام[27].

أن عملية تقليص سيطرة الدولة القومية على مجالها السياسي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، بفعل تأثيرات العولمة الاقتصادية وعمليات تحرير الاقتصادات الوطنية وفسح المجال امام الشركات متعددة الجنسية ادى الى خلق تفاوت في مستوى المدخولات والرساميل المالية وتركيز للثروة الاقتصادية في ايدي قلة من المواطنين. فضلا عن سرقة الفائض المالي لصالح هذه الشركات والكارتلات العالمية، مما ادى تراجع الدولة الوطنية في العالم النامي وخصوصا البلدان العربية عن اداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، تلك الدولة التي انيطت بها عملية قيادة التنمية الاقتصادية والدفع باتجاه تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، هذا التراجع ادى الى اسقاط ونزع هيبة الدولة من نفوس مواطنيها لصالح ولاءات محلية ضيقة وجدت الدولة الوطنية والقومية من اجل الخلاص من هذه الولاءات والهويات المحلية، وبدأت بعض مظاهر العنف بالتواجد في اطراف الدولة الوطنية يغذيها عوامل خارجية تتمثل بالتدخل الاجنبي وعوامل داخلية من ضمنها وابرزها شعور بعض الجماعات الوطنية بالتهميش وازدواجية المعاملة او نتيجة وهن عام اصاب الدولة الوطنية والبلدان العربية قادها الى التقصير في اداء حقوق مواطنيها؛ كل ذلك ولد فرصة لبناء تنظيم للتمرد مدعوماً بالمصالح الاقتصادية، فضلا عن ما يأمله المتمرون من الانتصار في الحرب.

اما على صعيد الادوات التكنولوجية كمجال للفعل والتأثير والتغيير في النظام الدولي حيث الانتقال الى مرحلة الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات، فان الفضاء الالكتروني اصبح بديلاً عن ميدان الحرب المباشرة بين الدول وما يعنينا هنا هو تلك

الصراعات ذات الطبيعة الناعمة التي تستخدم الادوات التكنولوجية كوسيلة للصراع بين الدول[28] .

وعلى صعيد تكنولوجيا الاعلام فإن الغرب ببعديه الامريكي والاوربي يتحكم باكثر من (80%) من المادة الاعلامية التي تبث عالميا، وان الولايات المتحدة الامريكية لوحدها تتحكم بـ (65%) من هذه المادة الاعلامية، وقد سبق لبريجنسكي أن اشار الى ضرورة ان تمتلك الولايات المتحدة الامريكية هذه النسبة العالية من المادة الاعلامية لكي تشيع في العالم النموذج الامريكي للحداثة وهذا ما ذكره نيكسون في كتابه "الانتصار دون حرب" عام 1988، أن الولايات المتحدة الامريكية اذا ارادات ان تسود العالم فعليها بنشر قيمها. وكما هو سائد اليوم فأن ثقافة الولايات المتحدة الامريكية (الامركة) تعمل على تحرير الاتصالات والاقتصادات والقوانين في العالم لفتح الابواب على مصراعيها امام هجوم تكنولوجيا المعلومات والفضائيات لاخضاع الرأي العام لسيطرة صورة نمطية مسوقة لأجل السيطرة وتحويل الافراد الى زبائن دائميين للسلع الامريكية في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والثقافية[29].

اضحت تكنولوجيا الاعلام اليوم شكلا من اشكال التغيير المتعمد يقاس تاثيره بحجم المعدات المادية التقنية والبشرية التي تم حشدها للتغطية الفورية في الميدان، فضلا عن الهدف المتوخى تاثيره من خلال هذا التوظيف التقني. لقد شغلت هذه التكنولوجيا الحيز العام الذي تتفاعل معه معطيات التغيير، واليوم اصبحت الفضائيات وتقنيات البث المتعلقة بها تحتل رمزية النفوذ والقوة في التدخل السريع للتأثير في الاحداث والاسهام في صناعتها لاجل تغيير بعض النظم وزعزعة استقرارها من خلال التأثير وملاحقة الاحداث[30] .

أن الخطاب الاعلامي للعولمة لا يروج للسلع فحسب بل هو صانع ومروج للافكار في اطار ايجاد ثنائية تحمل في احدى طياتها توحيد العالم اقتصاديا وبضائعياً وفي الوقت نفسه تدفع باتجاه تشتت انساني هوياتي واستلاب تاريخي وانسلاخ لانسانية الفرد لصالح فردية التماثل مع غيره من الافراد وخصوصا في مستوى الاستهلاك بكافة صوره الاقتصادية والثقافية[31]. لذلك بفعل هذه الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية توشك

الاوضاع الثقافية والهوياتية العربية الراهنة أن تخرج عن حدود الاختلاف الطبيعي الى صراعات ثقافوية وتناقضات حادة باتت تهدد حالة الاستقرار الثقافي كتعايش وتصل الى حالة اقتتال مجتمعي داخل حدود الدولة الواحدة بل ويمتد من حدود دولة عربية الى اخرى ينذر في زرع بذور انقسام جديدة على خرائط العنف المسلح الدامي يحمل ما لا تحمد عقباه. الامر الذي يتطلب الاستعداد والتهيؤ لبناء مقاربة تستند الى هوية الماضي وتنطلق من أفق المستقبل وتكون بمستوى التحديات وهذا ما سنحاول توضيحة في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: اجندات الصراع الثقافي في البلدان العربية أطر التسويق ومستوى الاستجابة

المطلب الاول: مشروعات التغيير في البلدان العربية

ننطلق من المقولة التالية: (أن التغيير مرتبط دائما بزمن يحدد فروضه، مثلما يرتبط في اغلب حالاته بتوافر بديل تعمل الظروف السابقة للتغيير على تسويغه...)[32]. وغالبا ما يفهم التغيير فهما مركبا، ينطوي على ابعاد شمولية لجوانب الحياة كافة، واحيانا ينحى منحاً خاصاً بالمعنى السياسي للتغيير اي عملية التحول السياسي الديمقراطي. فضلا عن التبدل الذي يطرأ على مختلف البنى الاجتماعية والفاعليات المرتبطة بهما. ومصدر نجاح التغيير هو شموليته وتواصله، فضلا عن انسجامه مع قيم واخلاقيات المجتمع ليكون بمستوى الاستجابة للتحديات والاحتياجات وعلى الصعد كافة[33].

من خلال ما تقدم، فان مشروعات التغيير والاصلاح التي طرحت للمنطقة العربية كانت بالدرجة الاولى مصادر امريكية ومن ثم اوربية فأسرائيلية، ففي كتاب شمعون بيريز المعنون بـ " الشرق الاوسط الجديد" الذي صدر في التسعينيات تضمن تطبيقاً كاملاً مع العرب تحت اشراف امريكي، وقد لخص كتابه هذا ما حدث في العام 1991، عبر من خلاله رؤيته المستقبلية للتغيير وعلى النحو التالي (النفط السعودي، الايدي العاملة المصرية، المياه التركية، العقول الاسرائيلية) وهذه الرؤية تفصح عن حجم التعالي الواضح في الخطاب الصهيوني ازاء العرب وما جاورهم ووصفهم باجساد بلا عقول[34].

وفي السياق نفسه يقول رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو في كتاب نشر له في العام 1993، انه على غرار حالة السلام التي تعيشها بلدان امريكا الشمالية واوربا الغربية هو مشترك الديمقراطية الذي يجمعها، وقد أظهرت الديمقراطيات الحديثة في الاونة الاخيرة تردداً أو واضحاً ازاء الحرب، لأن الديمقراطيات تحتاج الى موافقة المحكومين من اجل شن الحرب وهو ما يصعب تأمينه في الدول العربية اذا ما أرادات اسرائيل تحقيقه. ووعليه، أن خيار الضغط على الانظمة العربية للتوجه للديمقراطية ليكون احد الخيارين أما تطوير قدرات الردع او تحقيق ديمقراطية [35].

في ظل ادارة الرئيس الامريكي بوش الابن الثانية في سنة 2004، كشف عن اعجابه بكتاب الوزير الاسرائيلي السابق (ناتان شارنسكي)" قضية الديمقراطية ..قوة الحرية لتجاوز لطغيان والارهاب) ودعاة الى اجتماع في البيت الابيض في(11/تشرين الثاني/2004) ليستمع الى المزيد من افكاره. وناقش شارنسكي أن الاتحاد السوفيتي تفكك دون رصاصة واحدة، واعطى مثالاً لادارة ريغان التي ربطت بين حصول السوفيت على التكنولوجيا في مقابل الحرية لشعوبهم ودعا الى تكرار الامر عينه مع الدول العربية وكان في رأيه ان يبدا منذ العام 1991، أبان حرب الخليج ويؤكد شارنسكي أن نظرية نظام دكتاوري عربي يحمي اسرائيل ويضبط وتيرة الاحتياجات والمطالبات الاجتماعية المنهضة لاسرائيل قد فقدت فاعليتها لصالح فكرة تفكيك الدولة العربية الوطنية نفسها[36].

لذلك سعت الادارة الامريكية في عهد المحافظون الجدد للانخراط في الشؤون الدولية وخصوصا في شؤون الدول العربية تحت ذرائع منها حماية المصلحة الحيوية ومحاربة الارهاب، ويمكن تلمس تاثير هجمات (11/9/2001) على انها انعطافة جديدة في المشروع الكوني الامريكي الذي يركز على استخدام فائض القوة الامريكي المتحقق بابعاده كافة لاجل اقامة نظام عالمي جديد تنفرد الولايات المتحدة الامريكية بادارته، وجاءت هذه الهجمات لتوفر المسوغ والفرصة لأعادة رسم خريطة المنطقة العربية بشكل خاص يتناغم مع مصلحة الكيان الصهيوني وازاحة الاخطار التي تهدده[37]. اذ توسع مبدأ الدفاع عن النفس ضد الاخطار المحتملة الى صياغة مبدأ

بوش الرامي الى استخدام الحروب الاستباقية والحروب الوقائية، اذ شكلت الحرب ضد العراق في العام 2003، ميدان رحبا لكل ما احتوته تلك الاستراتيجية وذلك المبدأ من كوارث واستخفاف بقواعد الشرعية الدولية ونظام الامن الجماعي. اذ كان ظاهر هذه الحروب تمكين الحرية والديمقراطية اما جوهرها يكمن في تفتيت البنية الاجتماعية والسياسية لدول المنطقة[38].

واستمر الامر بعد مجيء ادارة اوباما على الرغم من ثقافته وتجربته وجذوره، الا انه نتاج مؤسسة حاكمة ويمثل فريقياً او أتجاها محكوم بتجسيد مصالح النخبة الحاكمة وطموحاتها، فمرونة اوباما وخطابه غير الاستعلائي لا يعني أنه تخلى عن المشروع الامريكي، لكنه دعا إلى ضـــــــرورة اقلاع واشنطن عن استخدام القوة الخشنة (hard power) في مقابل اعتماد القوة المرنة (soft power) او القوة الذكية (smart power) وضرورة الاسترشاد بقوة الاقناع والاذعان معاً[39]. وتوصلت ادراة الرئيس الامريكي اوباما الى قناعة أن الكلفة الباهضة لاستمرار المشروع الامبراطوري للهيمنة، يحتم عليها ايجاد اوضاع استراتيجية تؤدي الى اعادة صياغة نظام دولي متوازن يسمح بتشاركية ادرارة القضايا الدولية دون تفرد أو هيمنة، لذلك كانت مجمل هذه المشاريع والرؤى للمنطقة العربية تقع في أطار التغيير المفروض من الخارج، وهو في حقيقتها مشاريع مخادعة ومنفصلة عن الواقع، لذلك أين نحن من جراء ما يطرح من مشروعات يتم الترويج لها عن قصد أو دون قصد من قبل مؤسسات الاعلام العربي؟ اين نحن من قضايا المصير والوطن؟ أين مصير الدولة الوطنية في الوطن العربي؟ يتطلب منا ذلك ادراك ما هية تلك المشروعات والاجندات واهدافها، ومن ثم معرفة من يقف ورائها، فضلاعن ضرورة فهمنا للواقع الذي يتغير من حولنا وادراك حجم الاخطار المحدقة بنا كأمة ووطن ومواطنين وتاريخ ومصير وهذا كله يرتبط بفهمنا الى طبيعة نشأة الدولة الوطنية العربية وفهم ادوارها ومدى رسوخ جذورها في عمق المجتمع العربي وهل هي تعبر بالفعل عن حاجات وهموم الوطن.

المطلب الثاني: تحدي المجابهة بين الواقع والطموح

في اطار الحديث عن التغيير بواقعه الخارجي والداخلي وبعديه الشامل والجزئي وعلى الرغم من ايجابية التغيير من عدم ايجابيته التي ترتبط بمستوى ملامسته لمعاناة الناس والامة، فضلا عن اتساقه مع قيم المجتمع وعاداته وسلوكياته، الا ان التغيير يحتاج الى عوامل لنجاحه، التغيير بحاجة الى صانع والى وسط يعيش فيه طموح التغيير، وأمكانات مادية ومعنوية يعتمد عليها نجاح التغيير.

لذلك فأن الدولة في العالم الثالث والدولة الوطنية العربية تحديدا كانت ولازالت ادارة وهدف التغيير على مدى ظروف نشأة هذه الدولة، هذه الدولة لم تبلغ هذه الدرجة من التطور التي تجعلها موضوعاً للبحث من منظور مفاهيم الفكر السياسي الحديث، لأن هذه المفاهيم تطورت نتيجة لتطور الاجتماع السياسي في مجتمعات الغرب الحديثة، فلا يمكن أن نفكر بالكونية ذلك المفهوم للدولة العالمية أي النموذج العالمي الذي دعا الى افول السيادة ونهاية القومية وان نسلم بنهايتها لان الدولة الوطنية العربية ليست مؤسسة لادارة السياسة فحسب بل وليدت معاناة هذا المجتمع وحملت مشعل التغيير منذ نشأتها التاريخية هي ونخبها السياسية. لذلك لابد من المزاوجة بين المشترك العام والمشترك الخاص، أي في أطار مساحتين بين ما هو مشترك بينهما وبين سواهامن دول العالم، ومساحة ما هو مختلف بينها وبين نظيراتها الاخريات [40].

لم يبتعد مفهوم الدولة عن المعنى اليوناني للسياسة، وهي تدبير شؤون المدينة التي اتسعت الى الدولة بمساهمة المواطنين باتخاذ القرار، ألا أن شؤون الدولة الحديثة كثيرة ومتشعبة، منها الحفاظ على امن الوطن ودوره ووحدة أراضيه والدفاع عن كل ذلك، فضلا عن شؤون الامة وخيراتها الاقتصادية والاستقلال السياسي وتراث الامة الثقافي. فالدولة باعتبارها مؤسسات تديرها هيئة تنوب عن الامة في ممارسة الحفاظ على الامن والتخطيط للمستقبل والتمثيل الخارجي مع الدول الاخرى. ومن يدبر شؤون الدولة هي السياسة سواء كانت الدولة ديمقراطية أم استبدادية، وفي عالم اليوم فأن العولمة صادرت احتكار الدولة لهذه الشؤون من خلال رفع الحواجز الكمركية وألغاء الحدود الجغرافية أمام الشركات الكبرى، فضلا عن التحكم في اذواق الناس وسيادة الاسلوب الاستهلاكي، وفي مجال الاعلام والثقافة اصبح الحديث عن مصادرة الاعلام الوطني

لصالح الاعلام العالمي الموجه للمعلومة من اجل افساد ذائقة المتلقي والسعي لاختطاف ذوقه السمعي الى حدود خارج الوطن والامة وقيم المجتمع بسبب ما تملكه مؤسسات الاعلام الكبرى من امكانيات تفتقد أليها الدولة العربية التي باتت المستهدف الاكبر من هذه التغييرات والتحولات البنيوية في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[41].

تنبهنا التجارب المرة المتعاقبة للفتن والحروب الداخلية في المجتمعات العربية الى حقيقة مزدوجة: هشاشة المجتمع العربي، وهشاشة الدولة أمام أية ازمة سياسية يتعرض البنيان الاجتماعي للتصدع ، لنكون امام ديناميات انقسام وصدام معلن او مضمر تبدأ فيه المجموعات الاجتماعية والحركات السياسية بالتعبير عن خلافاتها بمفردات تتجاوز حدود المعارضة السياسية، فضلا عن أساءة السلطة السياسية لاحتواء هذه الاختلافات ومحاولة تفهم بعض المطالبات والتعامل بايجابية لاجل أن تكون الدولة مؤثرة في احتواء الازمات وايجاد معالجات انية ومعالجات استراتيجية لذلك الازمة هي ازمة مجتمع ودولة يؤثر كل منهما في الاخر ويتاثر به نحن امام ازمة متأصلة[42] .

هذه المقاربة الخطيرة التي يعيشها المجتمع والدولة الوطنية العربية أفضت الى تعقيدات اضافية تتمثل في ايجاد كيانات وتجمعات فئوية واثنية واحزاب مذهبية وحتى مجموعات ذات طابع مدني ظاهرا، الا انها تفتقد لابسط معايير منظمات المجتمع المدني، فضلا عن غياب هذه المعايير نفسها في نظمنا القانونية الوطنيه ويتم تسويق هذه المجموعات على انها منظمات مجتمع مدني لمجرد أنها تبدو مستقلة وغير حكومية من جهة ارتباطها بالداخل الوطني، او لجهة ارتباطها بالخارج. فأن أفعالها وتمويلها وبرامجها تثير الكثير من الشكوك والتساؤلات. ويزداد الامر تعقيدا عندما تتحرك هذه المجموعات بأتجاه المطالبة بحقوق طائفة معينة أو اثنية معينة بدلا من أن يكون تحركها، كما هو متعارف عليه في البلدان المتقدمة لمصلحة فئة عمالية أو لمصلحة تجمع سياسي، وغيرها. عندئذ تتحرك السلطة السياسية باتجاد قمع هذه المجموعات لنكون أمام واقع أزمة متعددة الابعاد يتم تصوير ذلك وكانه قمع من سلطة سياسية تمثل مذهب أو طائفة أو أثنية معينة ضد طائفة أخرى تطالب بحقوقها المسلوبة

وهنا يتم تبويب الامر تحت طائلة قمع السلطة السياسية ليكون بعد ذلك استلاب هيبة الدولة من نفوس مواطنيها[43] .

هذا الاستلاب في ادوار المجتمع والدولة العربية في تجنيب الامة الويلات والكوارث وعجزها عن تقديم اطروحات اصلاحية شاملة منتمية الى معين الامة الحضاري، ادى الى اتاحة الفرصة امام الاجندات الخارجية للتغيير الاستراتيجي وفقا لحسابات الدول الكبرى، وبالتالي بتنا امام مفترق طرق خطير يدفع بشباب وطاقات الامة الى الهروب والاستنزاف اما بالهجرة الى الخارج ، او العودة الى الانغلاق والانهزامية بأتجاه نهج الغلو والتطرف. ومن ثم تغذية دائرة العنف الداخلي بحروب وازمات تؤدي بالنهاية الى افراغ محتوى الوطن والمواطن من محتواه ليسهل بعد ذلك تفكيك الدولة الوطنية العربية.

منذ الحادي عشر من ايلول 2001، والمنطقة العربية تخضع لطائلة من التحليلات والصور النمطية حول مسؤولية نظمنا السياسية والقيمية تحديدا عن تصاعد حدة التطرف. وبالتالي فإن مراكز البحوث والدراسات العالمية قد ساهمت في تقديم إطروحات عدة لشكل المنطقة العربية واعادة رسم خرائطها وتفكيك بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[44].

أن الدليل التاريخي لضرورة الديمقراطية او شكل نظام سياسي معين على انه الشكل الوحيد لصور الديمقراطية الحقيقية [45]،ينافي تلك المقاربة من خلال سوق ادلة تقف بالضد من هذه الرؤية لأن هتلر والنازية أتت ايضا بصورة ديمقراطية، وكذلك وصول المحافظون الجدد الى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية بطريقة ديمقراطية لكن أفعالهم تنافي الكثير من القيم الانسانية، فضلا عن تحديهم السافر لقواعد الشرعية الدولية. ثم ان هنالك نظما سياسية ونخب سياسية استطاعت ان تحقق انجازات متقدمة على الصعد كافة لأنها اوجدت تمازجا وتألفاً بين قيم المجتمع والسلطة لصالح تعزيز قوة الدولة على الرغم من اختلاف طريقة ممارسة السلطة عن ما موجود في الولايات المتحدة الامريكية او اوربا الغربية مثل جمهورية الصين الشعبية، فضلا عن الاتحاد السوفيتي سابقا [46].

بث الامل في الامة العربية في ظل الواقع المأزوم المتشنج بالضبابية وأقامة بوصلة التغيير نتيجة جملة من الاخفاقات منها أننا لا نحسن جلد الذات الا بالحنين للماضي أو نمني النفس بالعيش في سلام وتؤدة مع هزائمنا المتواترة. أستنهاض الامة في شحن ألهمة لأن الجميع مستهدفون عروبيين واسلاميين، بناء الامة يتطلب لملة شعث عناصرها وتعزيز الهوية الجامعة، مشروع الاستنهاض هذا لا يسير مع تيار بمعزل عن التيار الاخر، لأن نقاط التلاقي بين التيارين الاسلامي والعروبي، كما يراها الكاتب عصام نعمان واضحة جدا[47]، فالاسلاميون وحدويون وتوحيديون بحكم العقيدة والثقافة وسوف يستجيبون لاهداف المشروع العربي التي تتمثل في الوحدة، والاستقلال الوطني والقومي، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري. واستكمالا لحتمية هذا المهام لابد من الاستفادة من انتقال مركز الثقل العالمي الى اسيا حيث الهند والصين لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية، فضلا عن الاستفادةمن تجاربها في التنمية والاستقرار على الصعد كافة[48].

استنهاض المشروع النهضوي للامة يتطلب اصلاح المنظومة القيمية العربية الاسلامية، فلامناص من الاصلاح الديني بمعنى اصلاح أيماننا بديننا الاسلامي فالدين في مصدره صالح لأن الله لا يرضى لنا الا الخير والصلاح، والمطلوب تجديد وانعاش الايمان، ومعركتنا الحضارية معركة مستمرة من الاستعمار الحديث فالتخلف والامية، ثم الاستبداد والتطرف، المطلوب الان صياغة اهدافنا وتطابقها مع قيمنا وهويتنا فضلا عن تطابقها مع الواقع لجهة مقبوليتها واتساقها مع واقعنا وقدراتنا وادرأكنا للتحولات الاستراتيجية العالمية[49] .

وهناك مجموعة من الاليات والوسائل لاجل التمكين من النهوض بالعملية الحضارية المنشودة، وهي[50] :-

1. ايجاد مؤسسات لادارة التغيير والاشراف عليه. ايجاد وسائل واليات معالجة الازمات التي تعيق التغيير.
2. النهوض بالتعليم بشكل يتساوق مع عصر المعلومات واقتصاد المعرفة.

3. توظيف ثقافة ممارسة انتخابية تنمي ثقة المواطن في اتخاذ القرار السياسي لأنجاح التغيير.

4. تعزيز التغيير من خلال جعل المواطن مشاركا بدلا من التعاطف فحسب.

5. توظيف التكنولوجيا محليا بشكل يتناسب مع ظروف ومتغيرات المجتمع العربي.

6. اعداد بنية تحتية بتقنيات حديثة وتفعيل برامج التنمية على الصعد كافة.

7. توفير الموارد اللازمة لدعم مجهود تحقيق النهضة الحضارية الشاملة.

الخاتمة:

يتبين من سياق البحث أن الصراع واثارة الفتن الداخلية كان ولايزال وسيلة من وسائل الغزاة على مر العصور، الغاية منها تهئية الظروف المواتية لغزو أكبر هو شن الحرب الشاملة لما لهذه الصراعات الثقافية من اسلوب ناجح في تفتيت وحدة الامة وتقليل نفقات المعتدين.

لذلك حرصت الولايات المتحدة الامريكية التي أعلنت صراحة في أكثر من مرة عن مشاريعها بخصوص البلدان العربية مثل مشاريع الشرق الاوسط الكبير، والشرق الاوسط الجديد، والفوضى الخلاقة كلها مشاريع تنطوي تحت غايات واحدة هي أثارة التناقضات الداخلية وتمزيق جسد الامة والدولة الوطنية العربية، تلك المشاريع التي ما فتئت تترى على الامة، أكبرها وأشدها مضاءة هو انشاء الكيان الصهيوني من قبل دول الانتداب الاستعماري أنذاك، وخصوصا بريطانيا، ثم ليتحول هذا الكيان الصهيوني تحت رعاية وتبني كاملين من قبل الولايات المتحدة الامريكية. لذلك فأن الكيان الصهيوني يعد العقبة الاكبر من بين العقبات التي تقف حائلاً بوجه تحقيق الوحدة

العربية المنشودة، والمستفيد الاكبر من شتات الامة ووسيلة الغرب في تنفيذ مشاريعه بالضد من وحدة الامة العربية.

أن الصراعات الثقافية قد أستنزفت قدرات البلدان العربية وأنحرفت عن مسار الوحدة العربية كنتيجة لذلك، المشكلة الأن أصبحت ضمن نطاق الدولة الوطنية الواحدة التي عجزت عن تقديم الحلول الناجعة للكثير من المشكلات والمطالب الوطنية. فضلا عن فشل الدولة الوطنية العربية، وهو فشل يمثل مشترك جمعي بين اغلبية البلدان العربية في فهم واستيعاب المشاريع المشبوهة، وبالتالي الفشل في وضع المعالجات الصحيحة. فضلا عن كون بعض البلدان العربية كانت أحدى دعائم بعض هذه المشروعات، كالبلدان العربية التي اجتاحها احداث ما يسمى "الربيع العربي" كما في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن. أصبحت تعيش اوضاع كارثية، فضلا عن تزايد سياسات المحاور الدولية والاقليمية وأنقسام البلدان العربية بين مؤيد لهذا المحور ومعارض للمحور الاخر.

[1]) المنجد في اللغة والاعلام ، دار الشرق، بيروت، ط 3، 1988، ص 17.

[2]) محمد الشناوي، يوسف ابو الحرب، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء، عمان، الاردن، ط 1، 2001، ص 106.

[3]) سورة النساء ، الاية 91.

[4])احسان هندي، كلمة في الثقافة ، مجلة العربي، الكويت، العدد(228)، 1977، ص 24.

[5])عبدالله عبد الدائم، الثقافة العربية الى اين، مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها، من كتبا(العرب الى أين)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، 2002،ص 69.

[6]) جون توميلسون، العولمة والثقافة، ترجمة :ايهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة 354، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، الكويت، آب/2008، ص 30.

[7]) جون توميلسون ، مصدر سبق ذكره، ص 31.

[8]) برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الاوسط، ترجمة: حسن بحري، دار الينابيع، دمشق ، ط 1، 2006، ص 175.

[9]) لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، ينظر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة:حجاب الامام ،مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية ،ط 1، 2007، ص 41–98.

[10]) فرانسيس فوكوياما، المصدر السابق، ص 43.

[11])جون توميلسون ، مصدر سبق ذكره، ص 114.

[12]) منذر سليمان دولة الامن القومي وصناعة القرار الامريكي : تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(325)، 2006، ص 25.

[13])زينب هادي خلف ، صراع الحضارات والسياسة الامريكية حيال الدول الاسلامية، اطروحة دكتوراه"غير منشورة"، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،2008،ص 52.

[14])صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد ،محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، ط 1، 1999، ص 63.

[15]) المصدر نفسه، ص 14–15.

[16]) منذر سليمان، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

[17]) المصدر نفسه، ص 25.

[18]) جميل مطر، حوار الحضارات ..السياسي اولا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(325)، 2006، ص 57

[19]) جميل مطر، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[20])جميل مطر، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[21]) المصدر نفسه، ص 62– 63.

[22]) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص 59–60.

[23]) المصدر نفسه، ص 60

[24]) محمد صالح المسفر، العرب والغرب والعولمة، مكتبة دار الفتح، الدوحة، ط 1، 1999، ص 55.

[25]) مها ذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (276)، شباط/2002، ص 154.

[26]) المصدر نفسه، ص 154.

[27]) نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (221)، تموز/1997، ص 28.

[28]) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: اسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، القاهرة، العد(188)، ابريل/2012، ص 28–29

[29]) محمد صالح المسفر، مصدر سبق ذكره، ص ص 61،62،63.

[30]) ينظر في هذا الصدد: صباح ياسين، اثر الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في عملية التغيير، مجموعة باحثين في ندوة (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2012، ص 271–279.

[31]) مها ذياب ، مصدر سبق ذكره، ص 161.

[32]) نقلا عن : منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير (الولايات المتحدة الامريكية)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ط 1، 2012، ص 116.

[33]) ينظر في هذا الصدد: عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي، دار الكتب العلمية، بغداد، ط 1، 2011، ص 16– 28 .

[34]) عبد السلام بغدادي، المصدر السابق، ص 67– 68.

[35]) احمد عزم، قراءة في الفكر السياسي: تحول افكار نشر الديمقراطية الى رديف لنظرية ((الفسطاطين))، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحثو الاستراتيجية، الامارات ، العدد(4)، 2010، ص 94– 95.

[36]) المصدر نفسه، ص 95–96.

[37]) مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ط 1، 2012، ص ص 35،39.

[38]) رشيد عمارة الزيدي، ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، في مجموعة باحثين من كتاب(استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط 1، 2006، ص 49– 51.

[39]) مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في...، مصدر سبق ذكره، ص 49–50.

[40]) عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2008، ص 47— 48.ولمزيد من التفاصيل ينظر: د.سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير:– الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ط 1، 2008، ص 130– 137.

[41]) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1977، ص 150–151.

[42]) عبد الاله بلقزيز ، المصدر السابق، ص 57. ولمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، ط 1، 2012، ص 116– 122.

[43]) عبد الاله بلقزيز ، الدولة والمجتمع...، المصدر السابق، ص 58– 59.

[44]) محسن عوض، الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(388)، 2011، ص 50.

[45]) لمزيد من التفاصي ينظر في هذا:– آرنست ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات والبحوث، الاستراتيجية، بيروت، ط 1، 2006.

[46]) زياد حافظ ، التجدد الحضاري: تحديات وقضايا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(402)، 2012، ص ص 180،181.

[47]) عصام نعمان، نحو استنهاض الامة في سياق عروبي اسلامي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(402)، 2012، ص 195.

[48]) عصام نعمان، مصدر سبق ذكره ، ص 196.

[49]) عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 119.

[50]) مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في...، مصدر سبق ذكره، ص 740